

-2-

القيم

كانت المرة الأولى التي شاهدت فيها البيت الأبيض عام 1984. كنت قد تخرجت للتو في الجامعة وأعمل في مجال التنظيم الاجتماعي في سيتي كوليج في مدينة نيويورك. اقترح الرئيس ريغان جولة من التخفيض على معونة الطلاب آنذاك، ولذلك تعاونت مع مجموعة من القادة الطلابيين - معظمهم من السود، أو من بورتوريكو، أو من أصول أوروبية شرقية، وكانوا كلهم تقريبا أول من انتسب إلى الجامعة في عائلاتهم - لجمع طلبات وعرائض تعارض التخفيضات ثم تسليمها إلى ممثلي نيويورك في الكونغرس.

كانت الرحلة وجيزة، أمضيت معظمها محاولا العثور على طريقي داخل الممرات والدهاليز الممتدة إلى ما لا نهاية في مبنى رايبيرن، وعقدت اجتماعات مع موظفي «كابيتول هيل»، أظهروا فيها لطفًا واستعجالًا ولم يكونوا أكبر عمرا مني بكثير. لكن في نهاية اليوم، وجدنا أنا والطلاب الوقت الكافي للتنزه ومشاهدة «المول» و«النصب التذكاري لواشنطن»، ثم قضينا بضع دقائق نحدق إلى البيت الأبيض. حين وقفنا في جادة بنسلفانيا، على بعد بضعة أمتار من محطة «مارين غارد» عند المدخل الرئيس، حيث السابلة والسيارات تتزخرفنا، لم أعجب من أناقة وفخامة البيت الأبيض، بل من حقيقة أنه مكشوف ومعرض لزحمة وضجيج المدينة؛ والسماح لنا بالوقوف قرب البوابة، ثم الدوران والوصول إلى الجانب الآخر من المبنى واختلاس النظر إلى الحديقة الوردية ومكان إقامة الرئيس وراءها. لقد عبر انفتاح وانكشاف البيت الأبيض عن شيء يتعلق بالثقة التي تملؤنا كبدا ديمقراطي، كما اعتقدت. وجسدا فكرة أن زعماءنا وقادتنا ليسوا مختلفين عنا؛ وأنهم يبغون خاضعين للقوانين ولمواقنا الجمعية.

بعد عشرين سنة، لم يكن الاقتراب من البيت الأبيض يمثل تلك البساطة. إذ تطوق الآن نقاط التنفيس وسيارات الشرطة والمرايا والكلاب البوليسية والحواجز المتحركة دائرة واسعة حول البيت الأبيض. ولم يعد يسمح للسيارات غير المرخصة بالسير في جادة بنسلفانيا. في أصيل يوم بارد من شهر كانون الثاني/ يناير، اليوم السابق على أداء القسم في مجلس الشيوخ، كانت حديقة لافاييت خاوية، وحين عبرت بالسيارة بوابات البيت الأبيض ومن ثم المدخل، شعرت بحزن خاطف على ما ضاع وغاب وفقد.

لا تجد داخل البيت الأبيض التائق الذي ربما تكون توقعته من مشاهدته على شاشات التلفزيون أو السينما؛ صحيح أنه مرتب لكن متهاك، بل يشبه بيتا عتيقا كبيرا قد يتخيل المرء أن الرياح تعصف به في الليالي الشتائية الباردة. ومع ذلك، وقفت في الردهة وتركت بصري يجول في الممرات، وكان من المستحيل نسيان التاريخ الذي صنع هنا - جون وبوبي كنيدي يجتمعان معا لمناقشة أزمة الصواريخ الكوبية؛ فرانكلين روزفلت يضع اللمسات الأخيرة على خطبة سيلقيها عبر الإذاعة؛ لينكولن وحيدا، يزرع الردهات جيئة وذهابا ويحمل عبء الأمة (لم أشاهد غرفة نوم لينكولن إلا بعد عدة شهور، بمساحتها المتواضعة وأثاثها العتيق والسرير ذي الأربع قوائم، ونسخة أصلية من خطبة غيتسبرغ معروضة بحذر تحت لوح زجاجي - وشاشة تلفزيون كبيرة مسطحة فوق أحد المكاتب. تساءلت متعجبا: من يقلب صفحات «سبورت سنتر» وهو يمضي الليلة في غرفة نوم لينكولن؟).

استقبلني على الفور عضو من طاقم البيت الأبيض التشريعي وقادني إلى الغرفة الذهبية، حيث تجمع معظم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الجدد. في الساعة الرابعة تماما، أعلن عن قدوم الرئيس بوش واتجه نحو المنبر. بدا نشيطا وحيويا ومتمتعا باللياقة البدنية، بتلك المشية الواثقة التي تدل على أن وقته ضيق ولديه مواعيد ويحاول تقليص الانعطافات إلى الحد الأدنى. تحدث مدة عشر دقائق تقريبا وألقى بضع نكات، ودعا إلى توحد البلاد، قبل أن يدعونا إلى الطرف الآخر من البيت الأبيض لتناول المرطبات والتقاط الصور التذكارية معه ومع السيدة الأولى.

تصادف أنني كنت أتضور جوعاً ساعتئذ، ولذلك توجهت نحو «البوفيه»، في حين اصطف الأعضاء الآخرون لالتقاط الصور. وعندما بدأت بالمقبلات وتجاوزت أطراف الحديث مع حفنة من أعضاء مجلس النواب، تذكرت اللقاءين السابقين مع الرئيس، أولهما كان دعوة تهنئة بعد الانتخابات، والثاني دعوة لتناول الفطور في البيت الأبيض وجهت لي ولبعض أعضاء مجلس الشيوخ الجدد. في المناسبتين كليهما، وجدت الرئيس شخصاً محبوباً وذكياً ومنضبطاً، لكن يتبنى الأسلوب المباشر نفسه الذي ساعده على الفوز مرتين في الانتخابات؛ يمكنك بسهولة تخيله صاحب وكالة محلية لبيع السيارات، أو مدرباً لفريق من لاعبي البيسبول الناشئين، أو رب أسرة يشوي اللحم في حديثه الخلفية - موظفاً يعمل في شركة ناجحة مادام الحديث يدور حول الرياضة والأولاد.

لكن مرت لحظة خلال اللقاء على مائدة الفطور، بعد المجاملات والتحيات وجلوس الجميع إلى المائدة، حين كان نائب الرئيس تشيني يأكل من طبق البيض بهدوء، وكارل روف على الطرف الآخر من المائدة يتفحص المربي بحذر، شاهدت فيها جانبا مختلفا من الرجل. فقد بدأ الرئيس مناقشة أجندة ولايته الثانية، مؤكداً مرة أخرى على النقاط التي أعلنها في حملته - أهمية التشبث بالمسار في العراق وتجديد قانون الوطنية، الحاجة إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، تصميمه على التصويت بنعم أولاً على القضاة الذين يعينهم - حين شعرنا وكأن أحداً في الغرفة الخلفية لمس مفتاحاً. جمدت عينا الرئيس؛ واهتاج صوته، فتكلم بنبرة سريعة لشخص لم يتعود أو يرحب بمن يقاطعه؛ وحل توكيد مسيحاني يقيني محل التهذيب والدمائة. وعندما كنت أراقب زملائي الجمهوريين، في أغلبهم، ينتظرون كل كلمة، تذكرت خطر العزلة التي تفرضها السلطة، وقدرت حكمة الآباء المؤسسين في تصميم نظام يكبح جماحها.

«أيها السيناتور»

التفت وأنا أتخلص من ذكرياتي، فرأيت نادلاً أسود تقدم به العمر (معظم طاقم الخدمة في البيت الأبيض من السود) يقف بجانبني.

«هل تريد أن آخذ الطبق عنك؟»

أومأت برأسها، محاولا ابتلاع لقمة كبيرة من الدجاج، ولاحظت أن رتل المرحبين بالرئيس قد اختفى. أردت أن أشكر المضيفين، فالتفت نحو الغرفة الزرقاء. أشار حارس شاب من «المارينز» بأدب جم بأن جلسة التصوير قد انتهت وأن الرئيس بحاجة للذهاب لأن لديه موعدا آخر. لكن قبل أن أعود أدراجي، ظهر الرئيس نفسه في المدخل ولوح بيده يدعوني إلى الدخول.

قال الرئيس مصافحا: «أوباما! تعال وقابل لورا. لورا، أتذكرين أوباما. شاهدناه على التلفزيون في ليلة الانتخابات. لديك عائلة جميلة. وزوجتك - سيدة مؤثرة»

قلت وأنا أصافح السيدة الأولى متمنيا لو كنت مسحت بقايا الطعام عن وجهي: «لقد نلنا أكثر مما نستحق، يا سيدي الرئيس» التفت الرئيس إلى أحد المساعدين الذي ناوله علبة كبيرة تحوي سائلا منظفا لليدين.

سأل الرئيس: «أتريد بعضا منه؟ إنه جيد النوعية ولا تحتاج إلى غسل يديك بالماء» لم أكن أريد أن أبدو معارضا لقواعد الصحة والنظافة، فرششت بالسائل على يدي. قال بهدوء وهو يقودني إلى أحد أركان الغرفة: «تعال إلى هنا لحظة، أمل ألا تمانع في سماع نصيحة مني»

«لا أبدا يا سيدي»

أوما برأسه وقال: «أمامك مستقبل مشرق. مشرق جدا. لكنني عشت في هذه المدينة مدة، دعني أخبرك إن الحياة فيها ليست سهلة. وحين تجتذب اهتماما كبيرا، كما فعلت، يبدأ الناس التصويب عليك. وليس من الضرورة أن يأتي ذلك من طرفي. بل من طرفك أيضا. الكل سينتظر أن تزل قدمك، هل فهمت ما أعني؟ لذلك انتبه لنفسك»

«شكرا على النصيحة يا سيدي الرئيس»

«حسنا. علي أن أذهب. أتعرف أن بيننا عاملا مشتركا»

«ما هو؟»

«علينا معا مجادلة الان كيز. هذا الرجل ذكي أليس كذلك؟»

ضحكت، وحين مشينا نحو الباب رويت له بعض القصص عن الحملة الانتخابية. ولم أدرك إلا بعد أن غادر الغرفة أنني وضعت ذراعي على كتفه حين كنا نتحدث - وتلك عادة لا شعورية، لكنني أظن أنني جعلت العديد من الأصدقاء، فضلا عن رجال الأمن في الغرفة، يشعرون بشيء من القلق والانزعاج.

منذ وصولي إلى مجلس الشيوخ، لم أترك مناسبة دون انتقاد سياسات إدارة بوش بأسلوب حاد وعنيف. وبرأيي، كانت التخفيضات الضريبية على الأغنياء متهورة مالية ومقلقة أخلاقيا. لقد انتقدت الإدارة بسبب افتقارها إلى أجندة عمل هادفة فيما يتعلق بالرعاية الصحية، أو إلى سياسة جادة للطاقة، أو إلى إستراتيجية مناسبة لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة. في عام 2002، قبيل إعلان حملتي الانتخابية لدخول الكونغرس، ألقى خطابا أمام تجمع حاشد مناهض للحرب في شيكاغو، حيث وضعت دليل الإدارة على أسلحة الدمار الشامل موضع المساءلة والتشكيك، وأشارت إلى أن غزو العراق سيثبت أنه خطيئة باهظة التكلفة. ولم تكذب الأخبار القادمة من بغداد أو الشرق الأوسط هذا الرأي.

لكن، كثيرا ما يفاجئ جمهور الديمقراطيين حين أقول: إنني لا أعد جورج بوش سيئا، وأنني أفترض أنه يحاول هو وأعضاء إدارته تقديم أفضل خدمة للبلاد برأيهم.

لا أقول ذلك بسبب إغراء الاقتراب من السلطة. فأنا أرى الدعوات الموجهة من البيت الأبيض كما هي فعلا - لباقة سياسية - وأدرك السرعة التي تشهر بها السكاكين والمدى حين تتهدد أجندة الإدارة بأي طريقة جديدة. فضلا عن ذلك، كلما كتبت رسالة إلى أسرة فقدت عزيزا لها في العراق، أو قرأت رسالة بالبريد الإلكتروني من أحد الناخبين الذين تركوا الدراسة في الجامعة بسبب قطع المعونة عن الطلاب، أتذكر أن لأفعال القابعين في السلطة عواقب هائلة - وهذا ثمن لم يضطروا لدفعه قط.

هذا يعني أنني أجد الرئيس والمحيطين به، بعد نزع جميع زخارف المنصب - الألقاب والموظفين والتفاصيل الأمنية - يشبهون غيرهم، ويتبنون خلطة صغيرة من الفضائل والردائل، ويشعرون بعدم الأمان ويعانون من جراح دفينية في أعماقهم، مثلما هي حالنا جميعا. وبغض النظر عن الأخطاء الفادحة لسياساتهم برأيي - ومدى إلحاحي على محاسبتهم على نتائج سياساتهم - ما أزال أجد أن من الممكن، عبر الحوار معهم، فهم دوافعهم، وتمييز ما لديهم من قيم مشتركة بيننا.

ليس من السهل الحفاظ على هذا الموقف في واشنطن. فالرهان على مجادلة سياسة واشنطن مرتفع غالبا - بغض النظر عن أسئلة مثل: هل أرسلنا شبابنا إلى الحرب؛ وهل نسمح لأبحاث الخلايا الجذعية بالتقدم والارتقاء - إلى حد أن أي اختلافات بسيطة في المنظور تتضخم وتتعاظم. فمطالب الولاء الحزبي، وضرورات الحملات الانتخابية، وتضخيم الصراع بواسطة وسائل الإعلام، تفاقم جميعا جو الشك والارتياب. إضافة إلى ذلك، تدرب معظم الذين يخدمون في واشنطن إما كمحامين أو ناشطين سياسيين - أي من مهن تعطي الأولوية للحجج المقنعة بدلا من حل المشكلات. وأستطيع أن أرى الآن، بعد المدة التي قضيتها في العاصمة، أن من المغري الافتراض بأن أولئك الذين يخالفونك الرأي يتبنون قيما مختلفة اختلافا جوهريا - وفي الحقيقة، تدفعهم بواعث سيئة، وربما هم سيئون أنفسهم.

لكن خارج واشنطن، لا تشعر أمريكا أنها منقسمة إلى هذا الحد. ولاية إلينوي على سبيل المثال لم تعد مؤشرا دالا على الاتجاهات المستقبلية. فقد أصبحت منذ عقد من السنين ديمقراطية باطراد، بسبب ازدياد سكان المدن من جهة، ولأن السياسة المحافظة اجتماعيا للحزب الجمهوري لم تعد تصلح لأرض لينكولن. لكن تبقى إلينوي نموذجا مصغرا للبلاد، خلطة غير متجانسة من الشمال والجنوب، والمدينة والريف، والسود والبيض، وكل شيء بين هذه الثنائيات. لربما تمتلك شيكاغو تطور وتعقيد المدينة الكبيرة، مثل لوس أنجلوس أو نيويورك، لكن على الصعيد الجغرافي والثقافي تقترب النهاية الجنوبية من إلينوي من ليتل روك أو لويسفيل، والسهول الواسعة في الولاية تعد وفقا للتعبير السياسي الحديث، ذات لون أحمر أدكن.

سافرت أول مرة عبر جنوب الينوي عام 1997. كان الوقت صيفا بعد أول فصل تشريعي قضيته في المجلس، ولم نكن قد رزقنا بأولاد بعد. وبسبب عطلة المجلس وكلية الحقوق التي كنت أدرس فيها، إضافة إلى انشغال ميشيل بعمل خاص بها، أقتعت مساعدي في المجلس، دان شومون، بوضع خريطة وعدد من مضارب الغولف في السيارة، والذهاب في جولة في أرجاء الولاية مدة أسبوع. عمل دان سابقا مراسلا لوكالة يوناييتدبرس انترناشونال ومنسقا ميدانيا لعدد من الحملات الانتخابية في جنوب الولاية، ولذلك فقد عرف المنطقة جيدا. لكن مع اقتراب موعد انطلاق الرحلة، وضح أنه لم يتيقن كيف سيستقبلني الناس في المناطق التي خططنا لزيارتها، ذكرني أربع مرات بنوعية الملابس التي يجب علي حزمها - سراويل خاكي وقمصان خفيفة كما قال؛ لا سراويل قطنية وقمصان حريرية. أكدت له أنني لا أملك ثيابا حريرية. وبعد الانطلاق توقفنا عند مطعم وطلبت شطيرة همبرغر بالجبن. وحين أحضرت النادلة الطعام، طلبت زجاجة خردل من نوع ديجون، فهز دان رأسه.

قال بالحاح وهو يلوح للنادلة: «لا يريد ديجون» ثم دفع بيده زجاجة صفراء من الخردل الفرنسي نحوي: «خذ، يوجد هنا خردل»

بدا الارتباك على النادلة، وقالت: «لدينا ديجون إذا رغبت»

ابتسمت وقلت: «شكرا جزيلاً لك» وحين ابتعدت قلت لـدان هامسا لا يوجد مصورون هنا.

وهكذا سافرنا في الرحلة، لنتوقف مرة في اليوم للعب جولة من الغولف في جو قائلظ، ونقود السيارة على طرق تمتد أميالاً بين حقول الذرة وغابات كثيفة من أشجار الدردار والسنديان، والبحيرات المتلألئة المحاطة بالجذوع والقصب، عبرنا مدنا كبيرة، مثل كاربونديل وماونت فيرمون، حيث تنتشر مراكز التسوق ومتاجر وال - مارت، وبلدات صغيرة مثل سبارتا وبينكنيفيل، التي تنتصب في مراكزها مباني المحاكم المشيدة بالآجر، في حين كان نصف متاجرنا مغلقا، وشاهدنا بين الحين والآخر بائعا متجولا يبيع الأجاص أو الذرة الطازجة، ولفت انتباهي بائع كتب لوحة تقول: «تخفيضات كبرى على المسدسات والسيوف».

توقفنا في مقهى لنأكل فطيرة ونتبادل النكات مع رئيس بلدية تشستر. ووقفنا أمام تمثال لسوبرمان بارتفاع خمسة أمتار تقريبا في مركز بلدة ميتروبوليس. سمعنا عن هجرة الشباب إلى المدن الكبرى نتيجة إلغاء الوظائف في قطاع التصنيع واستخراج الفحم. وعرفنا شيئا عن الاحتمالات المتوقعة لفريق الثانوية المحلية لكرة القدم في الموسم القادم، والمسافات الشاسعة التي يجب على المحاربين القدماء قطعها للوصول إلى أقرب فرع لإدارتهم. التقينا بنساء عملن في البعثات التبشيرية في كينيا وألقين التحية علي باللغة السواحلية، ومزارعين قرؤوا صفحات المال في «وول ستريت جورنال» قبل أن يركبوا جراراتهم. كنت أشير إلى دان عدة مرات في اليوم كي يشاهد الرجال الذين يرتدون ملابس قطنية أو قمصانا حريرية ملونة. في غرفة الطعام الصغيرة لمسؤول الحزب الديمقراطي في دوكوين، سألت المدعي العام في الولاية عن اتجاهات الجريمة في مقاطعته (الريفية التي تسكنها أكثرية من البيض)، متوقعا أن يذكر شيئا عن قيادة السيارات المسروقة بطيش وتهور أو الصيد الجائر في الأوقات المحظورة.

قال وهو يقضم جزرة: «فروع العصابات. لدينا جميع فروع العصابات [البيضاء] هنا، فتيان عاطلون عن العمل، يبيعون المخدرات والمنشطات»

بحلول نهاية الأسبوع، شعرت بالأسف لانقضاء الرحلة، لأنني تعرفت بالعديد من الأصدقاء الجدد فقط، بل لأنني وجدت في جميع وجوه الرجال والنساء الذين قابلتهم ملامح من ذاتي. رأيت فيهم انفتاح جدي، وواقعية جدتي، ورقة أمي. الدجاج المقلي، وسلطة البطاطا، والكريفون، بدت كلها مألوفاً لدي.

هذا الشعور بالألفة هو الذي يدهشني أينما ذهبت في الينوي. أحس به حين أجلس لأتناول العشاء في ويست سايد في شيكاغو. وعندما أشاهد لاعبين لاتين يخوضون مباراة في كرة القدم، في حين تهتف عائلاتهم في أحد ملاعب بيلسن. وعندما أحضر حفلة زفاف هندية في ضواحي شيكاغو الشمالية.

أعتقد أننا نقرب من التشابه، لا التنافر، تحت السطح مباشرة.

لا أقصد الغلو هنا، والإشارة إلى أن جميع الاستفتاءات خاطئة ومزيفة، وأن اختلافاتنا - العرقية أو الدينية أو المناطقية أو الاقتصادية - سطحية وهامشية. في الينوي، كما في كل مكان آخر، يثير الإجهاض مشاعر الغضب والاستياء. في بعض أجزاء الولاية، يعد مجرد ذكر ضبط الأسلحة انتهاكا وتدنيسا للمحرم. والمواقف تجاه كل شيء، من ضريبة الدخل إلى الجنس على التلفزيون، متفاوتة ومتباينة من مكان لآخر.

أريد التوكيد بإلحاح أن تلاحق الأفكار يحدث عبر ولاية الينوي وعبر أمريكا، ولا أزعم أنه يجري بطريقة منظمة كليا، بل بتمازج سلمي عموما بين الناس والثقافات. الهويات تتداعى، ثم تتلاحم بطرق جديدة. والمعتقدات تسلس خارجة من إسهام التوقعات. في حين تتعرض التوقعات السطحية والتفسيرات البسيطة للتغيير باستمرار. عندما نتحدث مع الأمريكيين نكتشف أن معظم الإنجلييين أكثر تسامحا مما تحاول وسائل الإعلام إقناعنا به، ومعظم العلمانيين أكثر روحانية. وغالبية الأثرياء يريدون أن ينجح الفقراء، وأغلب الفقراء أكثر انتقادا للذات وأكثر طموحا مما تسمح به الثقافة الشعبية السائدة. ومعظم معاقل الجمهوريين تضم نسبة 40% من الديمقراطيين، والعكس صحيح. والتصنيفات السياسية التي تميز بين الليبرالي والمحافظ نادرا ما تتعمق لتبلغ الصفات والسمات الشخصية للناس.

يثير ذلك كله السؤال الآتي: ما القيم الجوهرية التي نتقاسمها نحن الأمريكيون؟ بالطبع، ليست هذه هي الطريقة التي نؤطر ضمنها القضية عادة؛ فتقافتنا السياسية مثبتة على نقاط تصادم قيمنا. في أعقاب انتخابات عام 2004 مثلا، نشر استفتاء رئيس أجري على المستوى الوطني عد فيه الناخبون «القيم الأخلاقية» العامل المقرر لطريقة الإدلاء بأصواتهم. ركز المعلقون على البيانات والمعطيات لتقديم الحجة على أن معظم القضايا الاجتماعية الخلافية في الانتخابات - خصوصا زواج المثليين - أثرت في عدد من الولايات. فالمحافظون أذروا بالنتيجة، واثبتوا تنامي قوة اليمين المسيحي.

حين أخضعت مثل هذه الاستطلاعات للتحليل فيما بعد، تبين أن الخبراء والمختصين والمتنبئين بالغوا في حجتهم قليلا. ففي الحقيقة، نظر الناخبون إلى الأمن

القومي بوصفه أهم قضية في الانتخابات، ومع أن أعدادا كبيرة منهم عدت «القيم الأخلاقية» عاملا مهما في طريقة إدلائهم بأصواتهم، إلا أن معنى التعبير كان مبهما بحيث شمل كل شيء: من الإجهاض إلى مخالفة الشركات للقانون. وعلى الفور، تنفس بعض الديمقراطيين الصعداء، كأنما تراجع أهمية «عامل القيم» يصب في مصلحة القضية الليبرالية؛ أو كأن مناقشة القيم عملية تشتت خطرة وغير ضرورية للانتباه عن الهموم المادية التي تميز وتسم أجندة الحزب الديمقراطي.

أعتقد أن الديمقراطيين يخطؤون عندما يهربون من الجدل والنقاش حول القيم، مثلما يخطئ المحافظون الذين يعدون القيم مجرد إسفين يدق لإبعاد ناخبي الطبقة العاملة عن القاعدة الديمقراطية. إن لغة القيم هي التي يستخدمها الناس لرسم خريطة عالمهم. فهي التي تلهمهم اتخاذ الخطوات العملية، وتدفعهم إلى التحرك خارج عزلتهم. لربما تنظم الاستطلاعات التي تلي الانتخابات بطريقة خاطئة، لكن السؤال العريض للقيم المشتركة - المعايير والمبادئ التي تعدها غالبية الأمريكيين مهمة في حياتهم وحياة وطنهم - يجب أن يقع في صميم سياستنا، وأن يكون حجر الزاوية لأي حوار هادف حول الميزانيات والمشروعات، والأنظمة والقواعد والسياسات.

«نعد هذه الحقائق من البدهيات: خلق البشر جميعا متساويين، ووهبهم خالقهم حقوقا معينة لا يمكن التصرف بها، منها الحياة، والحرية، والسعي إلى السعادة»

تجسد هذه الكلمات البسيطة نقطة انطلاق لنا نحن الأمريكيون؛ فهي لا تكفي بوصف الركيزة المؤسسة لحكومتنا فقط، بل مادة وجوهر عقيدتنا المشتركة. قد لا يتمكن كل أمريكي من تلاوتها؛ ولا تستطيع سوى قلة قليلة (إن سئلت) اقتفاء منشأ إعلان الاستقلال إلى جذوره التكوينية في الفكر الليبرالي والجمهوري في القرن الثامن عشر. لكن الفكرة الجوهرية وراء إعلان الاستقلال - أننا ولدنا في هذا العالم أحرارا، جميعنا؛ وأن كلا منا يصل إلى هذه الدنيا مزودا بحزمة من الحقوق التي لا يمكن أن تسلب منه بواسطة أي شخص أو دولة دون سبب عادل؛ وأنا وحدنا نملك (ويجب أن نملك) الحق في التصرف بشؤون حياتنا - يفهمها كل أمريكي. فهي توجهنا، وتضعنا على المسار، كل يوم وكل ساعة.

في الحقيقة، فإن الحرية الفردية منغرسه في أعماقنا إلى حد أننا نأخذها كقضية مسلم بها. إذ يسهل نسيان حقيقة أن هذه الفكرة كانت عند إقامة وطننا راديكالية تماما في مقتضياتها ومضامينها، بل تماثل في راديكاليته وضع مارتن لوتر على باب الكنيسة. فكرة ما زالت بعض دول العالم ترفضها - ولا يجد قسم كبير من البشر سوى دليل واه عليها في حياتهم اليومية.

في الحقيقة، يأتي معظم تقديري لإعلان حقوق المواطنين من كوني قضيت جزءا من طفولتي في إندونيسيا، ومن أن قسما من عائلتي يعيش حتى الآن في كينيا، وهما من البلدان التي تخضع فيها حقوق الفرد كلية لأهواء جنرالات الجيش ونزوات البيروقراطيين الفاسدين. أتذكر أول مرة أخذت فيها ميشيل إلى كينيا، قبل وقت قصير من زواجنا. فبوصفها أمريكية إفريقية، ملأته فكرة زيارة قارة أسلافها بالإثارة. قضينا هناك وقتا ممتعا، حيث زرنا جدتي في الشمال وتجولنا في شوارع نيروبي، وأقمنا في مخيم في سيرينغيتي، واصطدنا السمك على شاطئ بحيرة لامو.

لكن ميشيل عرفت أيضا خلال رحلتنا - مثلما عرفت أنا خلال رحلتي الأولى إلى إفريقيا - ذلك الإحساس الرهيب الذي يملأ الكينيين ويؤكد أن مصيرهم ليس بأيديهم. وتحدث أقربائي عن مدى صعوبة العثور على عمل أو البدء بنشاط تجاري خاص دون دفع رشاوى. وأبلغنا الناشطون هناك أنهم سجنوا بسبب التعبير عن معارضتهم لسياسات الحكومة. حتى داخل أسرتي، عرفت ميشيل قدرة الروابط العائلية والولاءات القبلية على الكبت والقمع، حيث يطالب أبناء العمومة بالمزايا ويأتي العم أو العمدة دون موعد سابق. حين كنا عائدين إلى شيكاغو، اعترفت ميشيل أنها اشتاقت إلى الوطن. وقالت: «لم أدرك من قبل كم أنا أمريكية» وكانت تعني أنها لم تدرك مدى الحرية التي تتمتع بها - أو كم تقدر قيمة تلك الحرية.

على مستوى العناصر التكوينية، نحن نفهم حريتنا بمعنى سلبي. وكقاعدة عامة، نؤمن بحقنا في ألا يتدخل بحياتنا أحد، بل ونشتبه في نوايا أولئك الذين يريدون التدخل في شؤوننا، بغض النظر أكانوا من الحكام المستبدين أم من الجيران الفضوليين. لكننا نفهم حريتنا بمعنى أكثر إيجابية أيضا، في فكرة الفرصة والقيم

الفرعية التي تساعد في تحقيق وإتاحة هذه الفرصة - جميع تلك الفضائل المحلية التي أشاعها بنجامين فرانكلين أول مرة في كتابه «تقويم ريتشارد المسكين»، واستمرت في إلهام ولاتنا للوطن عبر الأجيال المتلاحقة. قيم الاعتماد على الذات، وتحسين حظوظ الذات، وركوب المخاطر. قيم الدافع والانضباط والاعتدال والعمل الدؤوب. قيم الازدهار والمسؤولية الشخصية.

هذه القيم متجذرة في صلب التفاؤل الأساس بالحياة والإيمان بالإرادة الحرة - ثقة بأن كلا منا قادر، عبر الهمة والعرق والذكاء، على تجاوز ظروف ولادته ومنشئته. لكن هذه القيم تعبر أيضا عن ثقة واسعة النطاق بأنه مادام الأفراد أحرارا في السعي لتحقيق مصالحهم الخاصة، فإن المجتمع ككل سوف يزدهر. نظامنا المؤسس على الحكم الذاتي واقتصادنا القائم على السوق الحر، يعتمدان على تشيبت أغلبية الأمريكيين بهذه القيم. أما شرعية حكومتنا واقتصادنا فتعتمد على الدرجة التي تكافأ عندها هذه القيم، ولهذا السبب تكمل قيم الفرص المتساوية وعدم التمييز حريتنا ولا تنتهكها.

إذا كنا نحن الأمريكيون فردانيين في الصميم، وإذا كنا معادين بالغيرة للولاءات القبلية والتقاليد البالية والعادات العتيقة، والطبقات، فإن من الخطأ الافتراض أن هذه هي السمة الوحيدة لنا. فقد ارتبطت فردانيتنا على الدوام بمجموعة من القيم الجماعية، أي اللحمة التي يعتمد عليها كل مجتمع سليم. نحن نقدر قيمة ضرورات وواجبات الأسرة والالتزامات التي تقتضيها عبر الأجيال. نحن نقدر قيمة المجتمع والغيرة كما يعبر عنها في «بناء مخزن الحبوب»* أو تدريب فريق كرة القدم. نحن نقدر قيمة المشاعر الوطنية والتزامات وواجبات المواطنة، والإحساس بالواجب والتضحية في سبيل الأمة. نحن نقدر قيمة الإيمان بشيء أكبر من أنفسنا، بغض النظر هل تجسد في الدين الرسمي أم في المبادئ الأخلاقية. نحن نقدر قيمة مجموعة السلوكيات التي تعبر عن احترامنا المتبادل تجاه بعضنا بعضا: الصدق والأمانة، والعدل والنزاهة، والدماثة واللباقة، والتواضع واللطف، والتراحم والإحسان.

* barn raising : مناسبة قد تستمر يوما أو اثنين يجتمع فيها أفراد المجتمع المحلي معا ويتعاونون في بناء هري (مخزن حبوب) لإحدى الأسر بطريقة طوعية. كان الهري يعد أهم وأكبرها المباني (وأكثرها كلفة) التي تحتاجها الأسرة حين تستقر في منطقة جديدة. والتقليد الذي ساد في القرنين الثامن والتاسع عشر، ما يزال متبعا على نطاق محدود في بعض الولايات والمناطق الأمريكية. (م)

في كل مجتمع (وكل فرد)، تعاني هذه التوليفات الثنائية - الفردانية والجماعية، والاستقلالية والتضامن - من التوتر، وكان من النعم المباركة التي تمتعت بها أمريكا أن ظروف ولادة أمتنا قد أتاحت لنا التعامل مع هذه التوترات بطريقة أفضل من غيرنا. لم نكن مضطرين لمعاناة أي من الاضطرابات العنيفة التي أجبرت أوروبا على تحملها حين تخلت عن ماضيها الإقطاعي. وسهل عملية مرورنا من المجتمع الزراعي إلى الصناعي حجم القارة الهائل، والأراضي الواسعة، والموارد الوفيرة، التي أتاحت للمهاجرين الجدد تجديد حياتهم باستمرار.

لكننا لا نستطيع تجنب هذه التوترات كلية. ففي بعض الأحيان تتصادم قيمنا، لأنها حين تكون تحت سلطة البشر لا بد أن تخضع للتشويه والتحريف والإفراط والتفريط. الاعتماد على الذات والاستقلالية يمكن أن يتحولا إلى أنانية وتحلل من الالتزامات والواجبات، والطموح إلى طمع ورغبة محمومة في النجاح مهما كان الثمن. شهدنا أكثر من مرة في تاريخنا الوطنية تنزلق إلى درك نعمة قومية عدائية، وخوف رهابي من الأجنبي، وكبت المنشقين وخنق المعارضين؛ رأينا الدين يتحجر ويتحول إلى إيمان متزمت بصوابية الذات، وانغلاق ذهني، ووحشية تجاه الآخرين. حتى الدافع المحرك للإحسان والعطف يمكن أن يتحول إلى نمط بطركي (أبوي) خانق، وعدم استعداد للاعتراف بقدرة الآخرين على تحمل مسؤولية حياتهم.

حين يحدث ذلك كله - عندما يُستشهد بالحرية في معرض الدفاع عن قرار شركة بالتخلص من المواد السامة في أنهارنا، أو عندما تستخدم مصلحتنا الجمعية لتبرير هدم منزل أحد المواطنين من أجل بناء مركز جديد للتسوق - فإننا نعتمد على قوة القيم الكابحة لتعديل أحكامنا ووقف هذه التجاوزات.

في بعض الأحيان يكون من السهل نسبيا إقامة التوازن الصحيح. على سبيل المثال، نحن نتفق جميعا على أن من حق المجتمع تقييد الحرية الفردية حين تهدد بإلحاق الأذى بالآخرين. التعديل الأول لا يمنحك الحق في أن تصيح: «حريق!» في مسرح مزدحم بالناس؛ وحقك في ممارسة شعائرك الدينية لا يشمل تقديم القرابين البشرية. وعلى نحو مشابه، نتفق جميعا على ضرورة وضع حدود لسلطة الدولة على التحكم بسلوكنا،

حتى وإن كان ذلك لمصلحتنا. ولن يشعر العديد من الأمريكيين بالارتياح حين ترصد الحكومة ما يأكلون، بغض النظر عن عدد الوفيات وحجم الإنفاق الطبي نتيجة ارتفاع معدلات البدانة.

لكن في معظم الأحيان، يكون من الصعب إقامة التوازن بين قيمنا المتنافسة. ولا تنشأ التوترات عن انحرافنا عن المسار الصحيح، بل لمجرد أننا نعيش في عالم معقد ومتناقض. أعتقد اعتقاداً راسخاً، مثلاً، أننا منذ الحادي عشر من سبتمبر تلاعبنا بالمبادئ الدستورية في خضم الحرب على الإرهاب. لكنني أعترف بأنه حتى أكثر الرؤساء حكمة وحصافة وأكثر أعضاء الكونغرس تبصراً وفطنة، سوف يجدون صعوبة بالغة في إقامة التوازن بين المطالب الحاسمة التي يفرضها أمننا الجماعي والحاجة الملحة إلى تعزيز وتقوية الحريات المدنية. أعتقد أن سياساتنا الاقتصادية لا تركز بما فيه الكفاية على نزوح عمال التصنيع وخراب المدن الصناعية. لكنني لا أستطيع أحياناً استبعاد المطالب المتعارضة للأمن الاقتصادي والقدرة التنافسية.

لسوء الحظ، كثيراً ما نفشل في حواراتنا ومجادلاتنا الوطنية في الوصول حتى إلى النقطة التي نوازن عندها بين هذه الخيارات الصعبة. وبدلاً من ذلك، إما أن نبالغ في الدرجة التي تنتهك فيها السياسات التي نكرها قيمنا المقدسة، أو نصم أذاننا حين تتعارض سياساتنا التي نفضلها مع القيم الكابحة المهمة. المحافظون على سبيل المثال، يجفلون ويفزعون حين يتعلق الأمر بتدخل الحكومة في السوق أو حقهم في حمل السلاح. لكن العديد من هؤلاء المحافظين أنفسهم لا يظهرون اهتماماً كبيراً حين يتعلق الأمر بالتنصت على المكالمات الهاتفية دون إذن قضائي، أو محاولات الحكومة السيطرة على الممارسات الجنسية للمواطنين. وبالمقابل، يسهل دفع معظم الليبراليين إلى إظهار الغضب والحنق على تعديبات الحكومة على حرية الصحافة أو الحقوق الإنجابية للمرأة. لكن إذا أجريت حديثاً مع هؤلاء الليبراليين أنفسهم حول التكاليف المحتملة للتنظيم على أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة، لن ترى في عيونهم إلا نظرة خالية من المعنى.

في بلد باتساع وطننا، لا بد من ظهور حجج ومجادلات حادة حول كيفية رسم الخط الفاصل حين يتعلق الأمر بتصرف ومسلك الحكومة. هكذا تعمل ديمقراطيتنا. لكنها سوف تعمل بطريقة أفضل قليلاً إذا أدركنا حقيقة أننا جميعاً نتبنى قيماً تستحق الإجلال والاحترام: إذا اعترف الليبراليون، على أقل تقدير، أن البنادق في نظر هواة الصيد تماثل في أهميتها الكتب بالنسبة لهم، وإذا أقر المحافظون بأن معظم النساء يشعرن بالحماية نتيجة تمتعهن بالحق في الحرية الإنجابية مثلما يشعر الإنجلييون بحقهم في العبادة.

يمكن لنتائج مثل هذا المقارنة أن تكون مفاجئة في بعض الأحيان. في السنة التي استعاد فيها الديمقراطيون الأغلبية في مجلس شيوخ ولاية إلينوي، قدمت مشروع قانون يفرض تسجيل التحقيقات والاعترافات في الجرائم الكبرى على الشرطة فيديو. وفي حين يؤكد لي الدليل أن عقوبة الإعدام لا تردع الجريمة، إلا أنني أعتقد أن هناك جرائم بشعة ومستهجنة - القتل الجماعي، اغتصاب وقتل الأطفال - إلى حد تبرير عقوبة الإعدام بوصفها التعبير الكامل عن غضب المجتمع وحنقه. من ناحية أخرى، كانت طريقة محاكمة هذه الجرائم الكبرى في إلينوي آنذاك متخمة بالأخطاء والعيوب والتمييز العنصري، وأساليب الشرطة مثيرة للشبهات، والدفاع عن المتهمين رديء وصل لدرجة تبرئة ثلاثة عشر من المدانين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وهذا ما دفع الحاكم الجمهوري إلى إصدار قرار بتجميد تنفيذ عقوبة الإعدام.

على الرغم من أن نظام عقوبة الإعدام بدأ نظاماً أرف أوان إصلاحه، إلا أن قلة من المعنيين أيدت مشروع القانون الذي قدمته. فقد عارضه بعناد المدعون العامون ومؤسسات الشرطة في الولاية، على أساس أن التسجيل سيكون مكلفاً ومربكاً، ومعيقاً لقدرتهم على إغلاق ملفات القضايا. بعض الذين فضلوا إلغاء عقوبة الإعدام خافوا من أن أي جهود تسعى للإصلاح سوف تشتت الانتباه عن قضيتهم الكبرى. والأعضاء من زملائي لم يرغبوا بأن يبدوا وكأنهم يظهرون اللين إزاء الجريمة. وأعلن الحاكم الديمقراطي المنتخب حديثاً معارضته لتسجيل عمليات التحقيق والاستجواب خلال حملته الانتخابية.

كان رسم خط في الرمال سيبدو أسلوباً نمطياً مميزاً للسياسة الراهنة لكل من الطرفين: المعارضون لعقوبة الإعدام يكررون دون ملل الإشارة إلى العنصرية وسوء معاملة رجال الشرطة، والشرطة تؤكد أن مشروع القانون يتساهل مع المجرمين ويبالغ في تدليلهم. بدلاً من ذلك، عقدنا طوال عدة أسابيع اجتماعات يومية ضمت المدعين العامين، والمحامين، والشرطة، ومعارضى عقوبة الإعدام، وحاولنا إبعاد مفاوضاتنا عن الصحافة بقدر الإمكان.

وبدلاً من التركيز على الاختلافات العميقة حول مائدة المفاوضات، تحدثت عن القيمة المشتركة التي أعتقد أن الجميع يتقاسمونها، بغض النظر عن موقفهم من عقوبة الإعدام: أي المبدأ الأساسي الذي ينص على حماية البريء من العقاب، وعدم تبرئة المذنب. وحين عرض ممثلو الشرطة المشكلات المتعينة الكامنة في صياغة مشروع القانون التي تعيق التحقيق والاستجواب، عملنا على تعديله. وحين عرضوا تسجيل الاعترافات فقط، تشبثنا برأينا، مع الإشارة إلى أن الغرض من القانون منح عامة الناس الثقة بأن الاعترافات استخلصت دون إكراه. في نهاية العملية، كان على القانون المقترح دعم ومساندة الأطراف المعنية كلها. ثم أقر بالإجماع في مجلس شيوخ ولاية إلينوي وتحول إلى قانون.

وبالطبع، لن تتجح هذه المقاربة لرسم السياسة على الدوام. ففي بعض الأحيان، يرحب السياسيون وجماعات الضغط بالصراع والصدام سعياً وراء هدف أيديولوجي أعرض. على سبيل المثال، منع معظم الناشطين المناهضين للإجهاض حلفاءهم في المجلس التشريعي حتى من السعي إلى تحقيق تسويات يمكن أن تقلص تكرار الإجراء المعروف باسم إجهاض الولادة الجزئية، لأن صورة هذا الإجراء التي تستحضر في أذهان عامة الناس قد ساعدتهم على الفوز بمؤيدين لموقفهم.

وفي بعض الأحيان، تكون ميولنا الأيديولوجية متصلبة وعنيدة إلى حد تقلقنا فيه رؤية الواضح الجلي. في إحدى المرات، حين كنت في مجلس شيوخ إلينوي، استمعت إلى زميل جمهوري يرغب في مزيد ويزيد ويهاجم خطة مقترحة لتزويد الأطفال في سن ما قبل المدرسة بوجبة إفطار. فقد أصر على أن مثل هذه الخطة سوف تدمر روح الاعتماد

على الذات لديهم. وكان علي الإشارة إلى أنني لا أعرف الكثير من الأطفال في عمر الخامسة يعتمدون على أنفسهم، لكن الأطفال الذين يمضون السنين التكوينية من عمرهم والجوع يمنعهم من التعليم سوف ينتهي بهم المطاف في مؤسسات الولاية لتتحمل هي مسؤوليتهم.

على الرغم من الجهود المبذولة، ما يزال مشروع القانون يواجه معارضة؛ لكنه أنقذ أطفال الولاية في عمر ما قبل المدرسة مؤقتاً من التأثيرات السيئة لوجبة الحبوب والحليب (سوف يجيز المجلس نسخة معدلة من القانون فيما بعد). أما خطبة زميلي فقد ساعدت في إظهار واحد من الاختلافات المميزة بين الأيديولوجيا والقيم: القيم تطبق بأمانة على الحقائق الواضحة أما منا، في حين تسود الأيديولوجيا كلما شككت الحقائق بصواب النظرية.

ينشأ معظم الارتباك المحيط بالجدل حول القيم من الفهم المغلوط من جانب السياسيين وعامة الناس، حين يعتقدون أن السياسة والحكم متماثلان. والقول إن القيم مهمة لا يعني وجوب أن تخضع للتنظيم والتشريع أو أنها تستحق آلية جديدة. وبالمقابل، فإن القول إن القيم يجب ألا تشرع (أو يتعذر أن تشرع) لا يعني أنها لا تجسد موضوعاً مناسباً للنقاش العام.

على سبيل المثال، أقدر قيمة آداب السلوك. وكلما التقيت بصبي يتكلم بوضوح وينظر إلي قائلاً: «أجل يا سيدي»، أو «شكراً لك» أو «أرجوك» أو «عذراً»، أشعر بمزيد من الأمل بمستقبل البلد. ولا أظن أنني الوحيد في ذلك. لا أستطيع وضع تشريع للتهذيب وآداب السلوك. لكن أستطيع تشجيعها كلما خاطبت مجموعة من الشباب.

الشيء ذاته ينطبق على الأهلية والكفاءة. فلا يوجد سبب يجعل يومي مشرقاً أكثر من التعامل مع شخص يفخر بعمله أو يبذل قصارى جهده - محاسب أو سباك أو جنرال بثلاث نجوم، أو يتحدث على الهاتف يرغب فعلاً بحل مشكلتك. لقاءاتي مع مثل هؤلاء الأكفاء والمؤهلين انخفضت وتيرتها في المدة الأخيرة؛ ويبدو أنني أقضي وقتاً أطول في البحث عن من يساعدني في المتجر أو في انتظار وصول الموزع. ولا بد أن غيري قد لاحظ هذه الظاهرة؛ فهي تصيبنا بالهوس، وأولئك المسؤولون في الحكم، مثل

العاملين في التجارة، يتجاهلون هذه المدركات المحسوسة ويتحملون مسؤوليتها (أنا مقتنع، على الرغم من عدم وجود دليل إحصائي يثبت زعمي، أن المشاعر المناهضة لفرض الضرائب والحكومة والنقابات تتعاظم كلما وجد المواطنون أنفسهم في طابور طويل أمام مكتب حكومي حيث لا توجد سوى نافذة واحدة في حين يتبادل ثلاثة أو أربعة موظفين الحديث أمام الناس).

يبدو أن الارتباك والتشوش أصابا التقدميين على نحو خاص في هذا السياق، ولهذا السبب نهزم في الانتخابات. أقيت منذ مدة قريبة خطبة أمام «مؤسسة عائلة قيصر» بعد أن نشرت دراسة تظهر أن حجم المواد الجنسية المعروضة على التلفزيون قد تضاعف في السنوات الأخيرة. الآن، أنا أستمع بمشاهدة محطة التلفزيون الكبلية مثل جاري، ولا يهمني عموماً ماذا يشاهد البالغون سرا في بيوتهم. أما في حالة الأطفال، أعتقد أن من واجب الآباء مراقبة ما يشاهدونه على الشاشة، واقترحت في خطبتي أن الفائدة تعم الجميع إذا أغلق الأب جهاز التلفزيون وحاول مناقشة أطفاله في المسألة.

بعد ذلك، أشرت إلى أنني لا أشعر بسعادة كبيرة تجاه الدعايات المروجة لعقاقير الفحولة التي تبرز كل خمس عشرة دقيقة أمامي حين أشاهد مباراة لكرة القدم وابتنائي تجلسان في الغرفة معي. وقلت ملاحظاً إن البرامج الجماهيرية التي تستهدف المراهقين، حيث تظهر الأفلام شبانا وشابات دون أي دعم أو مساعدة يقضون عدة أشهر يسكرون ويقفزون عراة في أحواض الاستحمام مع الغرباء، لا تمثل «العالم الحقيقي»، واختتمت باقتراح مفاده أن على صناعات البث والمحطات الكبلية تبني معايير أفضل وتقانة أحسن لمساعدة الآباء على التحكم بما يتدفق إلى بيوتهم.

ستظن أنني القس كوتون ماذر. رداً على خطبتي، ذكرت افتتاحية إحدى الصحف أن الحكومة لا علاقة لها بتنظيم حرية التعبير، على الرغم من حقيقة أنني لم أطالب بالتنظيم والتقنين. وأشار المراسلون إلى أنني أعد العدة للسباق على المستوى الوطني. وكتب الكثيرون إلي يشكون من أنهم صوتوا لصالحهم من أجل إسقاط أجندة بوش، لا لأكون مثل عجوز ملحاحة ومضجرة.

ومع ذلك، فإن كل أب أعرفه، ليبراليا أم محافظا، يشتهي من فظاظة الثقافة المسيطرة، وترويج المادية السهلة والإرضاء الفوري، وإبعاد الجنسانية عن الحميمة والخصوصية. لربما لا يرغب أمثاله بالرقب الحكومي، لكنه يريد الاعتراف بهذه المشاغل والهموم، وتصديق تجاربه وخبراته. حين لا يستطيع زعماء سياسيون تقدميون، خوفا من الظهور بمظهر السلطة الرقابية، حتى الاعتراف بالمشكلة، فإن الآباء سوف يستمعون إلى الزعماء الذين يعترفون بها- زعماء يعانون درجة أقل من الحساسية تجاه القيود الدستورية.

وبالطبع، يعاني المحافظون النقاط العمياء الخاصة بهم حين يتعلق الأمر بالتصدي للمشكلات في الثقافة. خذ على سبيل المثال أجر المدير التنفيذي. في عام 1980، كان أجر المدير التنفيذي في المعدل المتوسط يزيد باثنين وأربعين ضعفا عن معدل العامل العادي. وبحلول عام 2005، ارتفعت النسبة على 262. وتحاول وسائل الإعلام المحافظة، مثل «وول ستريت جورنال» في افتتاحياتها تبرير الأجور المرتفعة والحق في شراء الأسهم بأسعار تفضيلية بوصفها ضرورة لازمة لاجتذاب أكفأ المواهب، وتشير إلى أن أداء الاقتصاد يكون أفضل حالا حين يكون كبار قادة الشركات الأمريكية متخمين وسعداء. لكن الارتفاع الصاروخي لرواتب المديرين التنفيذيين لا علاقة له بتحسين الأداء. وفي الحقيقة، فإن بعضاً من أعلى المديرين التنفيذيين أجرا في أمريكا في العقد الماضي ترأسوا على شركات شهدت هبوطا ضخما في الأرباح، وخسائر جسيمة في قيمة الأسهم، وتسريحا لأعداد كبيرة من العمال، وتراجعا ضخما في تمويل الصناديق التقاعدية لموظفيها.

السبب الكامن وراء ارتفاع أجور المديرين التنفيذيين لا علاقة له بضرورات السوق. بل بثقافته. ففي وقت لا يحصل فيه العمال العاديون على أي زيادة في الدخل (أو على زيادة طفيفة وحسب)، فقد العديد من كبار المديرين التنفيذيين في أمريكا الشعور بالخجل من اقتناص أي مزايا تسمح بها مجالس إدارة الشركات المدعنة لهم. يعرف الأمريكيون مقدار الضرر الذي أصاب حياتنا الجمعية نتيجة الممارسات الجشعة هذه؛ ففي استطلاع أجري منذ مدة قريبة، احتل الفساد في قطاعي الحكومة

والأعمال التجارية، والشع والمادية، المرتبة الثانية من بين أهم ثلاثة تحديات تواجه الأمة (المرتبة الأولى ذهبت إلى تربية الأولاد وفقا للقيم الصحيحة). ولربما يكون المحافظون على صواب حين يقدمون الحجة على أن تحديد رواتب المديرين التنفيذيين ليس من مهمة الحكومة. لكن عليهم أن يكونوا مستعدين على الأقل للاعتراض على السلوك المنحرف في غرف مجالس إدارة الشركات بالدرجة ذاتها من القوة الأخلاقية، والشعور بالغضب العام ذاته الذي يوجهونه إلى كلمات أغنيات «الراب» القذرة.

هنالك بالطبع حدود لسلطة الاستئساد على الضعفاء. في بعض الأحيان، لا يمكن إلا للقانون وحده إثبات صحة وصوابية قيمنا، خصوصا حين تكون حقوق الضعفاء وفرص المحرومين في مجتمعنا على المحك. ومن المؤكد أن ذلك انطبق على جهودنا لإنهاء التمييز العنصري؛ ومهم كأهمية الحث الأخلاقي في تغيير قلوب وعقول الأمريكيين البيض خلال حقبة الحقوق المدنية. وما كسر في نهاية المطاف ظهر سياسة الفصل العنصري وبشر بعهد جديد من العلاقات العرقية كان القضايا التي نظرت فيها المحكمة العليا. وبلغت ذروتها في قضية براون ضد مجلس التعليم، وقانون الحقوق المدنية لعام 1965. حين كان الجدل محتدما حول هذه القوانين، ظهر أولئك الذين قدموا الحجة على وجوب عدم تدخل الحكومة في المجتمع المدني، وأكدوا عدم وجود قانون يمكن أن يجبر البيض على الارتباط مع السود. وعند سماع هذه الحجج، رد الدكتور كينغ بالقول: «قد يصح القول إن القانون لا يمكن أن يجعل رجلا يحبني لكن يمكن أن يمنعه من شنقي، وأظن أن هذا أمر بالغ الأهمية أيضا»

في بعض الأحيان نحتاج إلى التغيير الثقافي والإجراء الحكومي في أن - تغيير في القيم وفي السياسة - لتشجيع نوع المجتمع الذي نريد. وحالة المدارس في الأحياء الداخلية في مدننا مثال يثبت ذلك. فمال العالم كله لن يدعم إنجاز الطالب إذا لم يبذل الأبوان جهدا لغرس قيم العمل الجدي وعدم الرضى على الذات في أطفالهما. لكن حين يتظاهر المجتمع بأن الأطفال الفقراء سوف يحققون إنجازاتهم وبيروزون إمكانياتهم في مدارس متهالكة وغير آمنة ومجهزة بمعدات تالفة ومستهلكة وقديمة، ومدرسين غير مؤهلين ولا مدربين في المواد التي يدرسونها، فإنه يمارس الكذب على هؤلاء الأطفال، وعلى نفسه، ويخون قيمه.

هذا واحد من الأشياء التي تجعلني ديمقراطيا، كما أفترض - فكرة قيمنا المشتركة هذه، وإحساسنا بالمسؤولية المتبادلة والتضامن الاجتماعي، يجب أن تعبر عن نفسها لا في الكنيسة أو المسجد أو الكنيس؛ ولا في المباني والأحياء التي نساكنها، ولا الأماكن التي نعمل فيها، ولا داخل عائلاتنا فقط؛ بل عبر حكومتنا أيضا. وعلى شاكلة العديد من المحافظين، أؤمن بقوة الثقافة لتقرير النجاح الفردي واللحمة الاجتماعية، وأعتقد أننا حين نتجاهل العوامل الثقافية نعرض أنفسنا للخطر. لكنني أعتقد أيضا أن بمقدور حكومتنا أداء دور في صياغة تلك الثقافة وجعلها أحسن، أو أسوأ.

كثيرا ما تساءلت متعجبا: لماذا يصعب على السياسيين التحدث عن القيم بأساليب لا تبدو محسوبة بدقة أو زائفة؟ يعود جزء من السبب برأيي، إلى مغالاة هؤلاء في التشبث بالسلوكيات الاجتماعية المناسبة لكل حالة، وإلى الإشارات المفرطة في معيارياتها التي يستخدمها المرشحون للدلالة على قيمهم (توقف عند كنيسة للسود، رحلة صيد، زيارة إلى الجمعية الوطنية لسيارات السباق المعدلة، قراءة في صف حضانة)، بحيث أصبح من الصعب على عامة الناس التمييز بين المشاعر الصادقة والتمثيل المسرحي السياسي.

ثم هناك حقيقة أن ممارسة السياسة الحديثة نفسها تبدو متحررة من القيم. فالسياسة (والتعليق السياسي) لا تسمح فقط بالسلوك الذي نعهده عادة شائنا ومعيبا بل كثيرا ما تكافئه وتشجعه أيضا: تخلق القصص، وتحرف المعنى الواضح لما يقوله الآخرون، وتوجه الإهانة إلى دوافعهم أو تضعها موضع المساءلة عموما، وتقب في شؤونهم الشخصية بحثا عن المعلومات المؤذية والمخرية.

خلال حملة الانتخابات العامة لدخول مجلس الشيوخ، مثلا، عين خصمي الجمهوري شابا مزودا بألة تصوير لمتابعة لقاءاتي العلنية كلها. وأصبح وجوده أمرا روتينيا في حملاتي الانتخابية، لكن بغض النظر هل يعود السبب إلى حماسة واندفاع الشاب، أم صدرت إليه التعليمات باستفزازي، فقد تحولت متابعته لي إلى ما يشبه المطاردة. من الصباح إلى المساء، كان يلاحقني كظلي، على بعد لا يزيد عن مترين أو

ثلاثة. في بعض الأحيان التقط صوراً لي وأنا أركب المصعد، أو أخرج من الحمام، أو أتحدث على هاتفي الخليوي، أو أتكلم مع زوجتي وبنتي.

في البداية، حاولت مجادلته بالمنطق. وقلت له إنني أفهم أن لديه عملاً يؤديه، واقترحت أن يبتعد عني قليلاً حتى يسمح لي بالحديث مع الآخرين دون أن يستمع إلي. كان يقابل حججني بالصمت غالباً، بعد أن يقول إن اسمه جوستين. وأشرت عليه بالاتصال برئيسه وسؤاله هل هذه هي مهمته في الحملة الانتخابية. فأجاب إن بمقدوري أنا الاتصال وأعطاني الرقم. بعد يومين أو ثلاثة، قررت أن المسألة لم تعد تحتل. ففي يوم كان فيه يلاحقني كالعادة، دخلت إلى المكتب الصحفي في مبنى مجلس الشيوخ في الولاية وطلبت من الصحفيين الاجتماع.

قلت لهم: «أريد أن أعرفكم بجوستين. جوستين عينته حملة ريان لمطارديتي حيثما أذهب»

عندما كنت أشرح الوضع، ظل جوستين واقفاً يصور. فالتفت إليه المراسلون وأمطروه بوابل من الأسئلة:

«هل تتبعه إلى الحمام؟»

«هل تلازمه كظله دوماً؟»

سرعان ما وصل عدد من طواقم الأخبار وبدؤوا يصورون جوستين وهو يصورني. ومثل أسير الحرب، كرر جوستين اسمه ورتبته ورقم هاتف الحملة الانتخابية لرئيسه. وبحلول الساعة السادسة، ظهرت قصة جوستين في معظم نشرات الأخبار المحلية. ثم هيمنت على الولاية طوال أسبوع - في الرسوم الكاريكاتورية وافتتاحيات الصحف وبرامج الإذاعة. وبعد عدة أيام من المكابرة، أذعن منافسي للضغوط، وطلب من جوستين التراجع بضعة أمتار، وأصدر اعتذاراً. لكن الحادثة أضرت بحملته الانتخابية. ولربما لم يفهم الناس آراءنا المتضاربة فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو ديبلوماسية الشرق الأوسط. لكنهم عرفوا أن حملة منافسي انتهكت إحدى القيم - السلوك المهذب - التي عدوها مهمة.

الفجوة بين ما نعدّه سلوكاً لائقاً في الحياة اليومية وما يتطلبه الفوز بحملة انتخابية تجسد إحدى الطرق التي تختبر عبرها قيم السياسي. قلة من المهن الأخرى يطلب منك فيها، في كل يوم، موازنة هذا العدد الكبير من المزايم المتنافسة والحقوق المتضاربة - بين مجموعات مختلفة من الناخبين، بين مصالح الولاية ومصالح الأمة، بين الولاء الحزبي وشعورك الذاتي بالاستقلالية، بين قيمة الخدمة والالتزامات تجاه عائلتك. هنالك خطر مائل على الدوام، في الأصوات النشاز، من أن يفقد السياسي مسلكه الأخلاقي ليجد نفسه قشة في مهب رياح الرأي العام.

لربما يفسر ذلك سبب تشوقنا إلى أكثر السمات مراوغة والخصال غموضاً في زعمائنا - سمة الأصالة والصدق، تطابق ما يعلنونه وما يخفونهم، التزام الصدق الذي يتجاوز إطار الكلمات. صديقي السيناتور الراحل بول سايمون كان يتمتع بهذه الخصلة. ففي معظم حياته المهنية، أذهل الخبراء والمختصين بقدرته على حشد تأييد الناس المعارضين، بشدة أحياناً، لسياسته الليبرالية. ساعد على ذلك أنه بدأ أمامهم أهلاً للثقة، مثل طبيب في بلدة صغيرة، بنظارتيه وربطة عنقه وملامح وجهه المريحة. فقد استشعروا أنه يطبق قيمه على أرض الواقع: صادق وأمين ويدافع عما يؤمن به، والأهم ربما أنه يهتم بهم وبمعاناتهم.

الملح الأخير في شخصية بول سايمون، - التعاطف مع الآخرين - هو ما وجدت نفسي أضعف تقديره واحترامه مع تقدمي في العمر. وهو يقبع في صميم مبادئ الأخلاقية، وأفهم عبره القاعدة الذهبية - لا كمجرد دعوة لتعاطف أو الإحسان وعمل الخير، بل كشيء يتطلب المزيد، دعوة وضع نفسي مكان شخص آخر ورؤية العالم بعينيه (أو ما يدعى بالتقمص العاطفي).

على شاكلة معظم القيم التي أتبتها، تعلمت التعاطف مع الآخرين من أمي. فقد كانت تزدرى أي نوع من الفظاظة أو الخشونة أو إساءة استخدام السلطة، بغض النظر هل يجد التعبير عنه بشكل تعصب عرقي أو استئساد على التلاميذ الضعفاء في باحة المدرسة أو إعطاء العامل أقل من حقه. وكلما رأته إشارة ولو عابرة إلى مثل هذا السلوك لدي، كانت تنظر في وجهي مباشرة وتقول: «ما شعورك لو تعرضت أنت لذلك؟».

لكن عبر علاقتي بجدي بدأ التقمص العاطفي يصبح جزءاً من ذاتي. ولأن عمل والدتي تطلب منها السفر خارج البلاد، كثيراً ما أقمت في بيت جدي خلال سنوات المدرسة الثانوية، وفي غياب الوالد، حمل جدي عبء معظم ثوراتي المتمردة في مرحلة المراهقة. لم يكن من السهل الانسجام معه؛ فقد كان طيب القلب لكن سريع الغضب، ولأنه لم يصب نجاحاً كبيراً في حياته المهنية، فقد كان من السهل جرح مشاعره. وبحلول الوقت الذي بلغت فيه السادسة عشرة، أصبحنا نتجادل طوال اليوم، حول فشلي في التزام ما كان برأيي سلسلة لا نهاية لها من القواعد السطحية والعشوائية — تعبئة خزان الوقود كلما استعرت سيارته مثلاً، أو التأكد من غسل علبه الحليب الكرتونية قبل وضعها في سلة المهملات.

مع شيء من المهوبة في الكلام البلاغي، إضافة إلى يقين مطلق بمزايا وفضائل آرائي، وجدت أنني قادر عموماً على الفوز في هذه النقاشات والمجادلات، بالمعنى الضيق الذي ينحصر في إرباك وإغضاب جدي وجعله يبدو مجافياً للمنطق العقلاني. لكن عند نقطة ما، ربما في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، لم تعد هذه الانتصارات ترضيني كثيراً. وبدأت أفكر بكفاحه ومعاناته والخيبات التي شهدتها في حياته، وأقدر حاجته إلى الاحترام في منزله. وأدركت أن التزام قواعده يكلفني القليل، لكن يعني له الكثير. وأن حججه مقنعة في بعض الأحيان، وأنتني في الإصرار العنيد على التصرف وفقاً لما أريد، وتجاهل مشاعره وحاجاته، أقلل من قيمة ذاتي بطريقة أو بأخرى.

لا يوجد ما هو استثنائي في مثل هذه اليقظة بالطبع؛ فبشكل أو بآخر، كلنا نفعل ذلك حين نكبر. ومع هذا وجدت نفسي أعود مرة بعد أخرى إلى مبدأ والدتي البسيط: «ما شعورك لو تعرضت أنت لذلك؟»، كمعلم هاد يرشد سياستي.

أعتقد أنه سؤال لا نطرحه على أنفسنا كثيراً؛ بل نبذو، كأمة، وكأننا نعاني من نقص في التقمص العاطفي. فما كنا لتساهل مع المدارس العاجزة عن التدريس، التي تعاني من نقص مزمن في التمويل، إذا عددنا الأطفال فيها أطفالنا. ويصعب تخيل مدير تنفيذي في شركة يمنح نفسه علاوة بملايين الدولارات في حين يلغي الرعاية الصحية عن موظفيه وعماله، إذا عددهم أعداداً مساوئين له بمعنى من المعاني. ومن العدل

الافتراض أن أولئك القابعين في السلطة سوف يفكرون مرتين قبل شن الحرب إذا تخيلوا أن أولادهم وبناتهم سيسقطون ضحايا فيها.

أعتقد أن وجود إحساس أقوى بالتمصص العاطفي سوف يرجح كفة ميزان سياستنا الراهنة لصالح الذين يكافحون ويعانون في هذا المجتمع. فعلى الرغم من كل شيء، إذا كانوا مثلنا تصبح معاناتهم معاناتنا. وإذا فشلنا في مساعدتهم، نقلل من قيمة أنفسنا.

لكن ذلك لا يعني إعفاء الذين يكافحون ويعانون – أو أولئك الذين يزعمون التحدث باسمهم – من محاولة فهم وجهات نظر الميسورين. زعماء السود بحاجة إلى تقدير المخاوف المشروعة التي تدفع بعض البيض إلى معارضة سياسة تشجيع تمثيل النساء والأقليات (في التوظيف مثلا). وليس أمام ممثلي النقابات سوى محاولة فهم الضغوط التنافسية التي يتعرض لها أرباب العمل. أنا ملزم بمحاولة رؤية العالم بعيني جورج بوش، مهما بلغت معارضتي له. هذا ما يفعله التقمص العاطفي – فهو يدعونا جميعا، محافظين وليبراليين، أقوياء وضعفاء، مضطهدين ومضطهدين، إلى تحمل مسؤولياتنا. علينا جميعا التخلص من مشاعر الرضا الذاتي. نحن جميعا مضطرون إلى تجاوز رؤانا المحدودة.

لا يستثنى أحد من الدعوة إلى العثور على أرضية مشتركة.

وبالطبع، لا يكفي في نهاية المطاف امتلاك شعور بالفهم المتبادل. فعلى الرغم من كل شيء، الكلام لا يكلف شيئا؛ ومثل أي قيمة، يجب العمل على التقمص العاطفي. حين اشتغلت في مجال التنظيم الاجتماعي في الثمانينيات، كثيرا ما كنت أتحدى زعماء الأحياء بسؤالهم هل كرسوا ما يكفي من الوقت والطاقة والمال. فهذه هي الاختبارات الحقيقية لما نقدره من قيم، كما كنت أؤكد، بغض النظر عما نرغب بقوله. فإذا لم تكن على استعداد لدفع الثمن في سبيل قيمنا، فعلينا أن نسأل أنفسنا هل نؤمن بها حقا.

وفقا لهذه المعايير على الأقل، يبدو أحيانا أن الأمريكيين لا يريدون اليوم سوى أن يكونوا أغنياء ومشهورين وآمنين ويتمتعون بالرشاقة والشباب والتسلية. نحن نقول:

إننا نهتم بالميراث الذي نخلفه للجيل القادم ومع ذلك نفرقه بالديون. نقول: إننا نؤمن بتساوي الفرص، لكننا نبقى متفرجين حين يعاني ملايين الأطفال الأمريكيين من الفقر. ونصر بالبحاح على أننا نقدر قيمة وأهمية العائلة، لكننا نصمم اقتصادنا وننظم حياتنا بحيث نخصص لعائلاتنا وقتاً أقل.

ومع ذلك، فإن قسماً منا يعرفون ويعلمون. نحن نتشبت بقيمتنا حتى إن بدت أحياناً ملطخة ومهترئة؛ حتى إذا عملنا، كأمة وفي حياتنا اليومية، على خيانتها أكثر مما نريد أن نتذكر. ما الذي لدينا غيرها لنسترشد به؟ تلك القيم هي ميراثنا، ما يجعلنا ما نحن عليه كشعب. وعلى الرغم من أننا ندرك أنها معرضة للتحدي، إلا أن من الممكن للمثقفين والمفكرين والنقاد نخزها وحثها وتحفيزها وكشفها وقلبها رأساً على عقب، لتبين أنها باقية وثابتة إلى حد مدهل عبر الطبقات والأعراق والأديان والأجيال. يمكننا أن نطالب بحقوقنا باسمها، ما دما نفهم أن من الواجب اختبارها إزاء الحقيقة والتجربة، ونتذكر أنها تتطلب الأفعال لا الأقوال فقط.

والإ، فإن علينا أن نتخلى عن أفضل ما في ذواتنا الحقيقية.

